Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.20

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of the new global economic system on the economic growth of Egypt for the period (1990-2020)(*)

Researchers: Aref Ketyan Matar Al-Shammari[(1)],
Assist.Prof. Dr. Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib[(2)],
University of Mosul, College of Administration and Economics
(1) www.aarrff09@gmail.com, (2) rabah_jamel@uomosul.edu.iq

Key words:
The New World Economic Order, economic growth.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 08 July. 2023
Accepted 30 July. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding authors:
Aref Ketyan Matar Al-Shammari
Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib
University of Mosul,
College of Administration and Economics

Abstract:
The international arena at the end of the twentieth century witnessed important developments and changes, especially after the collapse of the Soviet Union. Countries had to review their economic, political and social paths. The world today is characterized by unprecedented characteristics and qualities represented in the scientific revolution that contributed to the liberation of human energies and the efficient exploitation of natural resources, in addition to technical achievements. Unprecedented, which contributed to increasing production and improving efficiency and effectiveness in various production processes, which achieved unlimited capabilities to innovate and develop production methods that are superior in quantity and quality, as a result of the massive revolution in the fields of information and communication and what it has achieved in linking the world's economies with the rule of the new global economic system, and based on what Progress, the research assumed that the new global economic system has an impact on economic growth according to the logic of economic theory, and the research aims to identify this system and the developments and changes taking place in it and the extent of its impact on improving the standard of living and increasing economic growth for Egypt over the past three decades, and the standard analysis was used For the sample countries, time series data were relied upon to estimate the phenomenon under study.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.20

أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي لمصر للمدة (1990-2020)(*)

الباحث: عارف كطيان مطر الشمري
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
www.aarrff09@gmail.com

أ.م.د. رباح جميل سعد الدين الخطيب
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
rabah_jamel@uomosul.edu.iq

المستخلص

شهدت الساحة الدولية أواخر القرن العشرين تطورات وتغيرات هامة ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، توجب على الدول مراجعة مساراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فالعالم اليوم يمتاز بخصائص وصفات غير مسبوقة متمثلة في الثورة العلمية التي أسهمت في تحرير الطاقات البشرية واستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، فضلاً عن الانجازات التقنية غير المسبوقة والتي أسهمت في زيادة الانتاج وتحسين الكفاءة والفعالية في مختلف العمليات الانتاجية والتي حققت قدرات غير محدودة لابتكار وتطوير أساليب انتاجية متفوقة كمياً وكيفياً، وذلك نتيجة الثورة الهائلة في مجالات المعلومات والاتصالات وما حققته من ربط اقتصاديات العالم بحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبناءً على ما تقدم، فقد افترض البحث أن للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تأثير على النمو الاقتصادي وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، ويهدف البحث إلى التعرف على هذا النظام والتطورات الحاصلة فيه ومدى تأثيره في تحسين مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي لمصر على مدى الثلاث عقود الماضية، وتم استخدام التحليل القياسي لمصر، وتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

شهد الثلث الاخير من القرن العشرين عدة تحولات جذرية كان لها أثر كبير في تشكيل العلاقات الدولية، هذه الأخيرة التي شهدت الكثير من الأحداث والتطورات التي غيرت بنية العالم، فبعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية ظهرت قوى جديدة وعلاقات بأسس جديدة إذ أسفرت هذه الاحداث عن بروز قوتين عسكريتين متنافستين على زعامة العالم، ودخلت العلاقات الدولية في نظام القطبية الثنائية، قطب الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى بالمعسكر الغربي والقطب الآخر يمثل الاتحاد السوفيتي أو ما يسمى بالمعسكر الشرقي، هكذا عاش القطبين حال من النزاع السياسي والعسكري، وسميت هذه الحالة من الصراع السياسي باسم الحرب الباردة، والتي أسفرت بدورها عن سقوط الاتحاد السوفيتي كقطب منافس للرأسمالي، وعليه تم ظهور العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، إذ تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فأصبح العالم سوقاً واحداً.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعبر عن معنى التبادل التجاري الدولي فقط وإنما يمتد ليشمل انتقال الجماعات البشرية و انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول والتعاون

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

والترابط بين جميع البلدان لصد الأزمات و مواجهة المشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار وترهن الرفاهية الإنسانية، كما يهدف عمليا الى توحيد اجزاء الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية ويتمثل في حرية التبادل التجاري وتمكين الدول من الاستفادة من المزايا التي يحققها هذا المبدأ، فالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات و تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بأثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على النمو الاقتصادي فإنه يمثل أحد المواضيع المهمة المثيرة للجدل، إذ يرى مؤيدو هذا النظام (وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية)، إنه يمثل أداة دفع لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويؤيدون ذلك عن طريق التجارب الناجحة في العديد من الدول، في حين يرى معارضو هذا النظام عكس ذلك، إذ يرون أن هذا النظام يساهم في استفادة عدد محدود من الدول، ويترتب عليه زيادة الفجوة الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية وزيادة الفقر بالدول الأقل نمواً، فضلاً عن تكرار الأزمات المالية والنقدية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما في الدول الأقل نمواً ذات الأسواق والمؤسسات غير الناضجة وغير المؤهلة للاندماج والتنافس على المستوى الدولي، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي فيها، ورغم هذا الجدل فإن الجميع متفق على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبح واقعاً حقيقياً له مزايا وعيوب ولا يمكن لأي دولة تجنبه، ولكن ينبغي التكيف معه ومحاولة الاستفادة منه قدر الإمكان وتجنب آثاره السلبية بما يدعم عملية النمو الاقتصادي، كما حدث في العديد من النماذج الناجحة، ولاسيما دول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو يتمثل في قياس وتحليل أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق بناء أنموذج قياسي لغرض تحديد أثر هذا النظام في النمو الاقتصادي لدولة مصر سلباً كان أم ايجابياً.

مشكلة البحث:

يسعى البحث لإبراز أهمية النظام اقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري لذا تثار أسئلة عديدة منها هل أدى هذا النظام إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية وزيادة النمو الاقتصادي ومدى تأثيره على مصر واقتصادها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتطورات الحاصلة فيه وقياس مدى تأثيره في النمو الاقتصادي لدولة مصر، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر النظام العالمي في الاقتصاد المصري.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها وجود علاقة إيجابية بين النظام الاقتصادي العالمي الجديد والنمو الاقتصادي في مصر.

منهج البحث:

يستند البحث إلى المنهج الوصفي والكمي (القياسي)، لبيان أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي لدولة مصر للمدة (1990-2020).

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

إن من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وجود الانفتاح التجاري فقد أشارت نظرية النمو إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ففي النموذج التقليدي للتجارة الدولية يزيد الانفتاح التجاري في حالة الاكتفاء الذاتي من قيمة الإنتاج في الاقتصاد، بمعنى آخر يزيد الانفتاح من كفاءة التخصيص في الانتاج، ففي النموذج الريكاردوي مع تزايد التجارة ستكتسب البلدان المتخصصة في الإنتاج ميزة من حيث إنتاجية القوى العاملة مقارنة بالدول الأخرى التي ليس لديها تخصص، لأن هذه الدول تنتج سلعًا بجهد أكبر، بينما تواجه مشكلات أخرى، وفي نموذج هيكشر أولين تصدر البلدان السلع التي تستخدم عامل الوفرة بشكل مكثف ومع الانفتاح التجاري المتزايد باستمرار هناك تحول في الموارد إلى القطاع الذي يستخدم عامل وفير ومن ثم تزداد القيمة الإجمالية للإنتا (Suci, $et.al.$, 2015: 79 – 80).

أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

تم تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنه ترابط المصالح الاقتصادية للدول التي تعتمد على بعضها البعض لتوسيع وتنويع وتبادل السلع والخدمات والتنشيط الحركة الدولية لرأس مع الفضل عن تسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها وفتح آفاق جديدة للمصالح الاقتصادية للدول ودفع لمواجهة العديد من التحديات (Beck,2000:99)، وعرفه آخرون بأنه ظاهرة عالمية حديثة، تعمل على التكامل التام بين الدول والشعوب حول العالم في ظل ثورة علمية وتكنولوجية، من أجل ادامة التواصل بين العالم عن طريق إدخال التقنيات الحديثة بما في ذلك الهواتف المحمولة وأجهزة الفاكس الانترنت والتي جعلت العالم يتواصل بشكل أسرع مما كان يحدث في الماضي (Bakdash,2022:22).

ثانياً: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأنماط جديدة من تفسير العمل الدولي، والمزيد من الاعتماد المتبادل وزيادة التكتلات الاقتصادية، والدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات، وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد، ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص على النحو الآتي:

1. **القطبية الأحادية:** اختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد في بداية التسعينات مع سقوط الاتحاد السوفيتي عن تلك الترتيبات والظروف الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ، إذ انهارت القوة الشيوعية، وكان هناك نوع من الانفراد في القمة الاقتصادية القطبية الواحدة، إذ ساد نموذج اقتصاد وآليات السوق وذلك بسيادة المعسكر الرأسمالي، ومن ثم تغلب على تلك المرحلة آلية السوق الاقتصادية والحرية الاقتصادية والتخلي التدريجي على اقتصاد الأوامر.
2. **الخاصية الديناميكية:** تتأكد هذه الخاصية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد يوماً بعد يوم، مع دلائل على احتمالات تغيير ميزان القوى الاقتصادي الذي يقوم عليه في المستقبل، فضلاً عن وجود العديد من التصورات لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي

والعشرين، إذ يتم إقتراح هذه التصورات فقط لهيكلية النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك الشكل الذي ستكون عليه الآليات والأنظمة المكونة. وما ستؤدي الى نتائج فيما يتعلق بقضايا الصراع وردود الافعال المضادة من قبل المستفيدين من الاوضاع الاقتصادية الحالية، للحفاظ على مكاسبهم واتجاه مردود الافعال الصادرة من الخارجي من تلك الظروف ولا سيما الدول النامية (AbdulHamid,2003:44).

3. **الهيكلية الجديدة:** لا يخضع تقسيم الدول في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد للنظام القديم ولاسيما مع وجود دول متقدمة ودول نامية فقط او دول غنية ودول اخرى فقيرة فقط، بل بات الهيكل الجديد للنظام الاقتصادي العالمي الجديد يستوعب التقسيمات والتشكيلات الأخرى، ولا سيما من حيث مستوى التطور ومعدل النمو (Mayasi,2008:256).
4. **التدفق الهائل للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا:** يشهد النظام الاقتصادي العالمي اليوم تدفقاً هائلاً للمعلومات، ووجود ثورات تكنولوجية في كل من المعلومات والاتصالات والمواصلات، جعل المسافات بين الدول اقرب واحدثت اختلافاً كبيراً في الانتاج عن طريق انتاج موارد جديدة وتحرير الانتاج الصناعي من الاعتماد الشديد على المواد الخام والعمالة (Hamalawy,2017:224-25).
5. **تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في ظل إدارة العولمة الاقتصادية:** بعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع تفكك الاتحاد السوفيتي وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، أذ تعد انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في اول يناير عام 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها ثم استكمال الجانب الثالث لمؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، والذي تمثل العولمة الاقتصادية معالمه، وبالتالي اصبح هناك ثلاث منظمات تدير العولمة الاقتصادية عن طريق مجموعة سياسات نقدية ومالية وتجارية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (AbdulHamid,2006:326).
6. **تحرير التجارة الدولية:** ويعني اندماج الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمي واحد، مفتوح لجميع القوى الاقتصادية في العالم وخاضع لمبدأ المنافسة الحرة وقد استفادت بشكل كبير (الشركات متعددة الجنسيات) من هذه الخاصية (Mekdad,2011:1126).
7. **الشركات متعددة الجنسيات:** إذ تعد هذه الشركات مسؤولة عن اجزاء كبيرة من الانتاج والتوظيف والاستثمار والتجارة الدولية والبحث والابتكار، وتؤثر القرارات التي تتخذها الشركات على من يعمل لديها، وكل من يشتري منها ويتعامل معها، والمتنافسون فضلا عن اقتصاديات ومجتمعات الاماكن التي توجد فيها، فالبعض ينتقد هذه الشركات ويقول انها تسعى الى احتكار السوق واستغلال العمالة المحلية والأجنبية، وتجنب دفع الضرائب والتهرب من اللوائح الحكومية، وإدارة الابتكارات بشكل غير لائق واستغلال مراكزها المالية على حساب الشركات الأخرى، فيما يرى آخرون بشكل ايجابي الى هذه الشركات، اذ يقولون ان هذه الشركات تمثل خلاصة الرأسمالية الحديثة وتنتج فوائد الحياة الاقتصادية (Foley, et. al. ,2021: 3).

8. **الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:** لعل وجود ثورة تكنولوجية ومعلوماتية مع تزايد حرية حركة البضائع ورؤوس الاموال الدولية، يمكن ان يساعد بشكل واضح على ترابط وتشابك اجزاء العالم، ويؤكد عالمية الأسواق.
9. **تقسيم الجديد للعمل الدولي:** يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود انماط جديدة للتفسير الدولي للعمل، ان لم يعد من الممكن لدولة واحدة بغض النظر عن قدرتها ان تنفرد بصنع منتج ما، ولكن اصبح من الشائع اليوم الحصول على العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية واجهزه الكمبيوتر وغيرها، أذ يتم تجميع منتجاتها في اكثر من دولة بحيث يتخصص كل منها في صنع احد هذه المكونات فقط (Othman,2017:791).

سلبيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

1. تركز الثروة عند فئة قليلة من الناس عن طريق منح فرص عمل ل20% من السكان ومن ثم اتساع الفروق بين طبقات المجتمع (Mousa & Jameel,2012:56).
2. زيادة حجم الواردات الى الدول النامية مما يؤدي الى ضعف الانتاج المحلي فينعكس بذلك على عجز موازين المدفوعات تلك الدول وتفاقم مديونتها الخارجية.
3. زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية والتموينية على وجه الخصوص، والتي كانت تعد غير ضرورية في بعض البلدان وذلك نتيجة للزحم الاعلامي والدعاية المكثفة لهذه السلع.
4. هيمنة الدول المتقدمة اقتصاديا على الدول النامية، وجعلها تابعة لها عن طريق اعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام، واستيراد السلع تامة صنع عن طريق المقاطعة او الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول المتقدمة، او عن طريق اتباع سياسة اغراق اسواق الدول النامية بسلع عالية الجودة وبأسعار منافسة عن طريق المنح والقروض السلعية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية .(Abdel – Rahim, 2004: 192)

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيم للنمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو مقاييس أخرى للدخل الإجمالي يتم الإبلاغ عنها عادةً على أنها المعدل السنوي للتغير في "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Al-Hamdani,*et.al.*,2021:473-490)، ويعرف أيضاً بانه زيادة قدرة اقتصاد معين على توفير سلع وخدمات خلال مدة زمنية محددة، بغض النظر عن كون مصدر التوفير محلياً أم خارجياً (Al-Rawi & Al-Lahibi,2018:74)، أما النمو الاقتصادي فهو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية، وقد يفهم النمو الاقتصادي، كذلك والتنمية الاقتصادية إنهما شيء واحد لكن لا يتشابهان، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادات المتتالية التي تحدث للناتج القومي الإجمالي لمدة زمنية طويلة التي يصاحبها تغيرات ملموسة في المتغيرات الاقتصادية المتعددة، الذي يؤكد على المؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدل الدخل الفردي ومضاعفة الدخل القومي وزيادة حجم الصادرات (Hamad,*et.al.*,2021:65-85).

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

1. **النمو التلقائي أو الطبيعي:** وهو نمو يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، بدون اتباع اسلوب تخطيط علمي وعملي ويعد هذا النوع من النمو البطيء وتدريجي ويحدث بشكل متلاحق، بالرغم من مرور في بعض الاحيان بتقلبات دورية قصيرة الأجل وهذا النوع من النمو سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة من الثورة الصناعية، ويتطلب مرونة كبيرة في الإطار الثقافي والاجتماعي الذي يقوم عليه، إذ تنتقل شرارة النمو بسرعة فائقة من قطاع إلى آخر (Al-Jubouri & Muhammad,2018:225).
2. **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات ويأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية، وسرعان ما يزول هذا النمو بزوال الأسباب الطارئة التي احدثته، إلا أن هذا النوع من النمو يمثل الحالة العامة التي تعرفه اكثر الدول النامية، إذ يأتي في الغالب استجابة للتطورات الحاصلة في تجارته الخارجية وقد يستمر هذا الحال، وقد يتلاشى بنفس السرعة التي ظهر بها ويكون تأثيره قليل في التنمية الشاملة (Al-Fahl & Al-Douri,2022: 125-139).
3. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وان قوة وفاعلية هذا النوع من النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين في تنبؤاتهم للمستقبل وواقعية الخطط المحددة، وتجدر الإشارة بأن دراسة أساليب التخطيط الاقتصادي تعد نهجاً علمياً حديث النشأة نسبياً، إذ أصبح التخطيط نشاطاً واسعاً تمارسه العديد من الدول (Dagher,2020: 147).
4. **النمو المكثف:** يتمثل هذا النوع من النمو في كون أن نمو الدخل يفوق نمو عدد السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع من النمو الموسع إلى النمو الم كثف ويمثل نقطة انقلاب أي يتحول المجتمع تماماً.
5. **النمو المكثف:** ويتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكاني مما يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي من النوع الموسع الى النمو المكثف، إذ يمثل نقطة انقلاب أي تحول المجتمع تماماً (Ali & Obaid,2020:191).

ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الخصائص للنمو الاقتصادي يمكن حصرها بما يأتي: (Salahuddin, 2021:93-94)

1. تحقيق زيادة حقيقية وليست نقدية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
2. النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية.
3. ان النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة مؤقتة.
4. إن النمو الاقتصادي يؤدي الى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل.
5. إن عملية النمو الاقتصادي تتم بطريقة عفوية عشوائية، قد لا تكون فاعلة وواعية تقوم بدفع المتغيرات الاقتصادية باتجاه مسارات معينة، لتؤدي الى نتائج غير محددة ومنها النمو الاقتصادي.

أما سيمون كوزنتس فقد حدد خصائص النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي كالآتي:

1. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.

2. المعدلات المرتفعة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد.
3. المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
4. ميل اقتصادات الدول المتقدمة للسيطرة على الاسواق العالمية والمواد الخام (Bashir,2021:19).

ثالثاً: أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي:

حاولت العديد من البلدان النامية تسريع نموها الاقتصادي عن طريق اتباع سياسات اقتصادية مواكبة للتطور التقني لمحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتناولت معظم البحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي هذا الموضوع من منظور رأس المال المادي ورأس المال البشري والموارد الطبيعية والتكنولوجية (YING, et. al., 2014: 26)، فعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي له اثار ايجابية وسلبية، بمعنى آخر ان للنظام الاقتصادي العالمي الجديد آثار إيجابية مثل زيادة الدخل القومي، والمساهمة في رأس المال العالمي، وظهور فرص عمل جديدة، وزيادة القروض والاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الهياكل الفرعية للطاقة والاتصالات، وتحسين جودة العمالة وظروف العمل ونشر حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، هناك آثار سلبية مثل تدهور استقرار أسواق رأس المال العالمية، وفقدان التكامل الثقافي، وضعف الاستقلال الاقتصادي الوطني، وتخفيض النمو الاقتصادي للبلدان التي تفتقر إلى المهارات ورأس المال، وفشل الانفتاح الاقتصادي والولوج في الاسواق العالمية، وازدادت المخاوف بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في السنوات الأخيرة بسبب آثار السلبية في النمو الاقتصادي وعدم المساواة والاختلافات الإقليمية والهيمنة الثقافية والتكامل الاقتصادي، وبذلك أصبحت آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، لما لها من آثار متعددة الأوجه. فبحسب الرأي القائل بأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيؤدي إلى آثار إيجابية في النمو الاقتصادي لدولةٍ ما، فإن هذه الآثار تعود إلى الانفتاح التجاري، ووفقًا لهذا الرأي يؤدي النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى نمو اقتصادي أعلى في البلدان النامية عن طريق المساهمة في زيادة كفاءة تشغيل الأسواق المحلية وتوسيع حجم التجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية العالمية والاستثمارات والإنتاجية. كما أنه يتسبب في المساواة في الدخل وانخفاض مستويات الفقر فهذا الرأي مدعوم من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF). إلى جانب ذلك، فإن التغيير التكنولوجي السريع الناجم عن هذا النظام، وتكامل الأسواق المالية العالمية، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على ضمان نمو الإنتاجية والاستثمار، والتخصيص الأمثل للموارد والعمالة الكاملة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلدان، ومع ذلك فمن غير الواضح ما إذا كانت البلدان ستستفيد بالتساوي من الفرص التي أوجدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فقد تكون هناك مشاكل مثل بعض الصعوبات المؤسسية والميول الاحتكارية والمخاطر الثقافية والاختيار المعاكس الذي يحد من انتشار فوائد هذا النظام، وبحسب الرأي الآخر فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يؤثر سلباً في بعض الدول أذ يزيد من عدم المساواة في الدخل، ويسبب بعض التدهور في المعايير البيئية والاجتماعية، ويزيد من مخاطر الأزمة الاقتصادية، ولا سيما بسبب التقلب المفرط في تحركات رأس المال مما يجعل البلدان ذات المؤسسات المالية الضعيفة عرضة للصدمات الخارجية (Kılıçarslan & Dumrul,2018:115-117).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.20

المبحث الثالث: الجانب العملي:

في هذا المبحث سيتم بناء النموذج القياسي الخاص بالدراسة والتعرف على متغيراته الأساسية فضلاً عن توصيف المنهجية القياسية المستخدمة في التقدير والتحليل لمعلمات النموذج، وكالآتي:

مرحلة التوصيف للنموذج:

يتم في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سيتكون منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كالآتي:

$$Y= F(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

إذ أن:

Y: المتغير المعتمد، متمثلاً بالنمو الاقتصادي، والذي تم التعبير عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

X_1: سعر الصرف الحقيقي.

X_2: الانفتاح التجاري.

X_3: العولمة الاقتصادية.

X_4: التعريفة الجمركية.

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة (السكون) لمتغيرات الدراسة:

الجدول (1) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة في مصر

Unit Root Test Table Using (Augmented Dickey and Fuller "ADF")						
At Level						
Variable		LNY	LNX1	LNX2	LNX3	LNX4
Constant	t-Statis.	-1.3439	0.1780	-1.4162	-1.8331	-1.2341
	Prob.	0.5953	0.9663	0.5611	0.3580	0.6462
	Decision	n.s	n.s	n.s	n.s	n.s
Constant & Trend	t-Statis.	-2.8517	-2.4135	-2.3046	-2.1903	-2.2591
	Prob.	0.1917	0.3654	0.4185	0.4775	0.4420
	Decisio	n.s	n.s	n.s	n.s	n.s
None	t-Statis.	1.7509	1.8524	-0.6908	0.1375	-0.8683
	Prob.	0.9779	0.9822	0.4092	0.7185	0.3315
	Decision	n.s	n.s	n.s	n.s	n.s
At First Difference						
Variable		d(LNY)	d(LNX1)	d(LNX2)	d(LNX3)	d(LNX4)
Constant	t-Statis.	-3.6715	-5.9177	-4.1072	-4.7476	-6.2903
	Prob.	0.0102	0.0000	0.0035	0.0007	0.0000
	Decision	**	*	*	*	*
Constant & Trend	t-Statis.	-3.6305	-5.9299	-4.0305	-4.6167	-6.1762
	Prob.	0.0445	0.0002	0.0188	0.0049	0.0001
	Decision	**	*	**	*	*
None	t-Statis.	-3.0791	-5.6850	-4.0910	-4.8347	-6.2902
	Prob.	0.0033	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000
	Decision	*	*	*	*	*

تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.
تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

ويمكن ملاحظة سكون متغيرات الدراسة جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها من خلال الشكل (1).

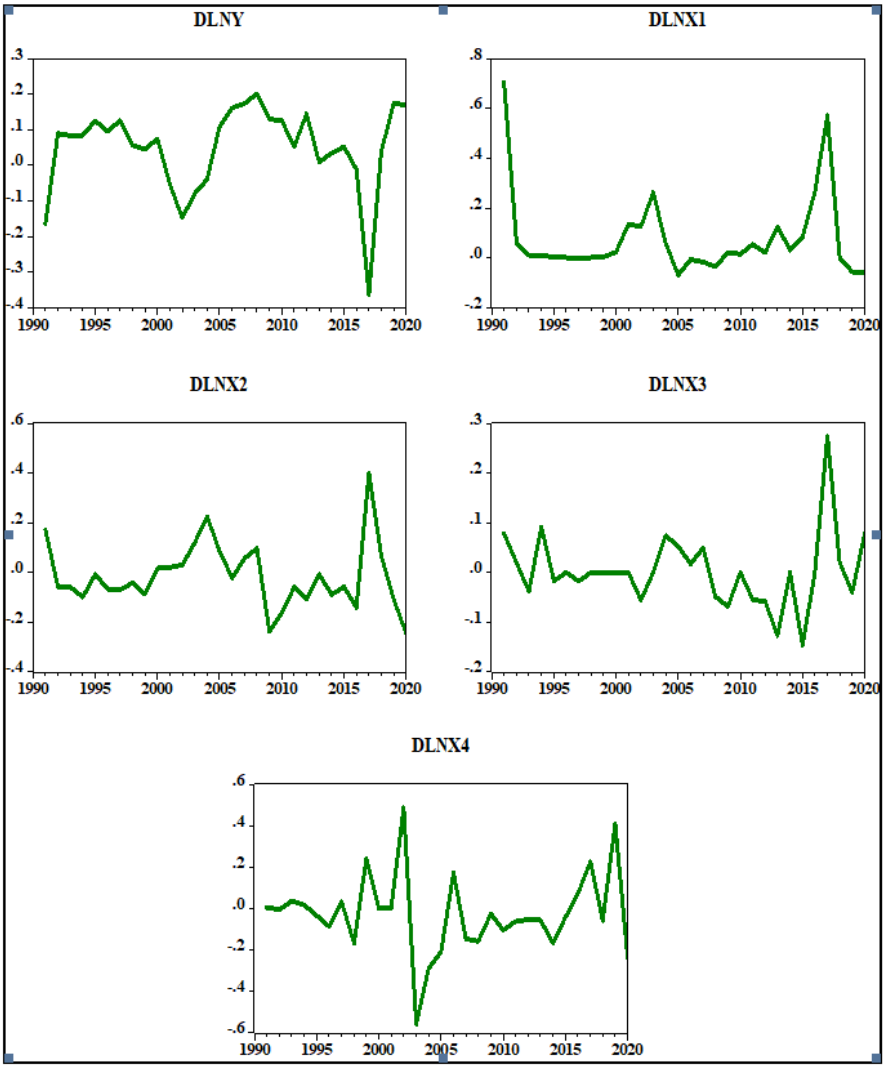

الشكل (1) الاتجاهات الخاصة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج في مصر

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

ومن ثم فإن النموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) هو (2, 3, 0, 2, 3) وفقاً لمعايير معلومات أكايك لتحديد أوقات الابطاء المثلى، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والشكل (2) يوضح ذلك:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.20

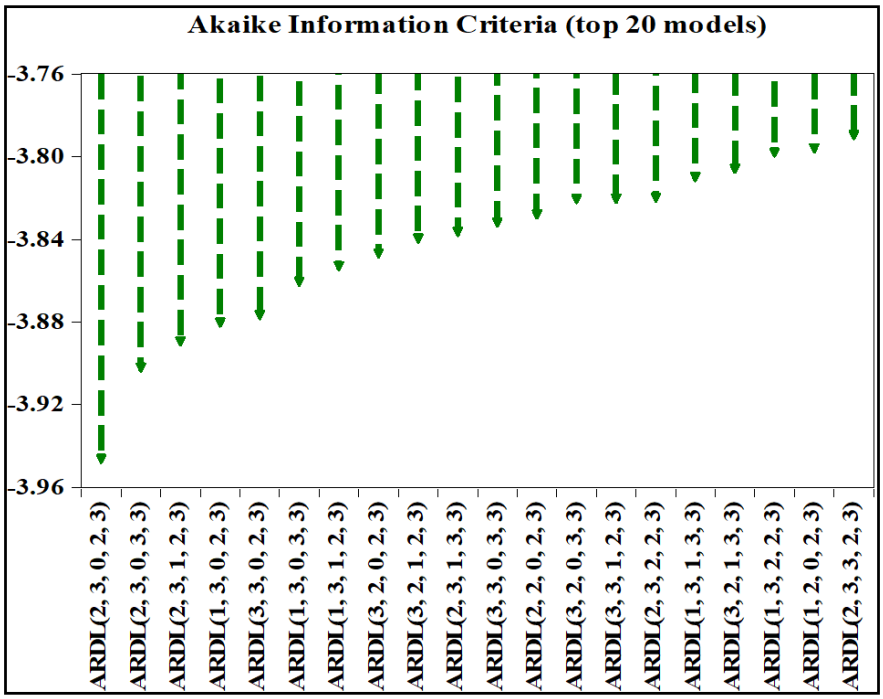

الشكل (2) فترات الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار معلومات أكايك للنموذج في مصر

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك: The Co-integration Test

يتضح من الجدول (2) نتائج اختبار منهجية الحدود المستخدم من أجل الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من عدمه، إذ يتضح لنا أن القيمة الاحصائية المحتسبة لـــ (F) قد بلغت (8.738) وهي أكبر من القيمة الاحصائية الجدولية لـ(F) وعند مستوى معنوية (5%) عند الحد الأدنى I(0) والأعلى I(1)، وهذا ما يشير إلى رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بمعنى آخر وجود علاقة في الآجل الطويل بين النمو الاقتصادي متمثلاً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة جميعها.

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج في مصر

Bound Test Approach				
Test Statis.	**Value**	**Signific.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statis.	8.7382	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.20

الخطوة الرابعة: تقدير وتحليل نتائج الآجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول (3) نتائج تقدير نموذج (ARDL) في مصر

Method: ARDL (2, 3, 0, 2, 3)			Dependent Variable: LNY	
Model Selection Method: AIC			Included observation: 28	
Variables	**Coeff.**	**Std. Error**	**t-Stat.**	**Prob.**
Long Run Coefficients				
LNX1	0.226957	0.087045	2.607366	(0.0217)**
LNX2	-0.442499	0.227353	-1.946312	(0.0736)***
LNX3	1.470274	0.485092	3.030920	(0.0096)*
LNX4	-1.136139	0.145451	-7.811120	(0.0000)*
ECM = LNY - (0.2270*LNX1 – 0.4425*LNX2 +1.4703*LNX3 -1.1361*LNX4)				
Short Run Coefficients				
C	2.201564	0.281955	7.808223	(0.0000)*
D(LNY(-1))	-0.225498	0.119431	-1.888108	(0.0815)***
D(LNX1)	-0.356028	0.068733	-5.179873	(0.0002)*
D(LNX1(-1))	-0.371867	0.107982	-3.443802	(0.0044)*
D(LNX1(-2))	-0.085937	0.035772	-2.402374	(0.0319)**
D(LNX3)	-0.158675	0.074639	-2.125908	(0.0500)**
D(LNX3(-1))	-0.333009	0.108583	-3.066863	(0.0090)*
D(LNX4)	-0.166482	0.029174	-5.706556	(0.0001)*
D(LNX4(-1))	0.189645	0.032546	5.827014	(0.0001)*
D(LNX4(-2))	0.113665	0.036124	3.146570	(0.0077)*
ECM	-0.346763	0.045876	-7.558745	(0.0000)*
R2	0.970899	Adj. R^2		0.953781
F-statistic	56.71782	Prob-(F-statis.)		0.000000
تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي. تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (3) نتائج التقدير في الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالآتي:

1. نتائج العلاقة في الآجل القصير:

أ. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي سالبة ومعنوية إذ بلغت (0.346763-) وبمستوى معنوية أقل من 1%، وهذه القيمة تؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن (35%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن للنموذج المقدر في مصر يتطلب تصحيحها إلى سنتان وتسعة أشهر تقريباً $\left\{\frac{1}{0.346763} = 2.88 \cong 2.9\right\}$.

ب. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.356- %). وهذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

ت. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين العولمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة العولمة الاقتصادية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.159- %). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية. ويعزى ذلك إلى أن سياسات العولمة الاقتصادية في مصر أسهمت في انخفاض حصة مصر من الصادرات

وانخفاض معدلات نمو تجارتها الخارجية، وحالت دون نفاذ صادراتها إلى الاسواق العالمية لأن تحرير التجارة ولاسيما الجانب المرتبط بالصادرات لم يلقَ مرونة كافية من الموارد الاقتصادية المحلية، كما أن متغير العولمة أدى إلى تطوير القطاعات الاستهلاكية دون اعطاء قدر كافي من الاهتمام للقطاعات الاقتصادية الاخرى(الصناعي، الزراعي، الخدمي)، كما أدت العولمة إلى رفع معدلات البطالة في البلدان النامية بسبب تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية (يحيى، 2023:197).

ث. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التعريفة الجمركية والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة التعريفة الجمركية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.166- %). وهذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

2. نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

أ. وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.227%)، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية. ويعزى ذلك نتيجةً للمغالاة في القيمة الحقيقية للجنية المصري مقابل العملات الاخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً في مصر عن اسعار السلع لأهم شركائها التجاريين، ومن ثم ابتعاد قيمة الجنية المصري عن قيمته التوازنية مما يقلل الطلب على صادراتها، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستيراد (هيبة، 2017: 97).

ب. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 10%، أي أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.442- %)، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية. ويعزى ذلك إلى أن الانفتاح التجاري غير المدروس يؤدي إلى زيادة تضرر البلد عن طريق نتائجة السلبية على النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن هيكل الواردات المصري ذو طابع استهلاكي مما يعني أن زيادة الواردات لها أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي كونها تجعل الصناعة المحلية اقل تنافسية مع السلع المستوردة كما أن دولة مصر ليس لديها قاعدة تصديرية قوية (المتولي وعبدالهادي، 2021: 29).

ت. وجود علاقة طردية ومعنوية بين العولمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة العولمة الاقتصادية بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1.470%). وهذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

ث. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التعريفة الجمركية والنمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة التعريفة الجمركية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (1.136- %). وهذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

ج. بلغت قيمة R^2 (97%) أي أن التغيرات التي تحدث في النموذج في مصر تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي (3%) تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو قد تعود للمتغير العشوائي.

ح. بلغت القيمة المحتسبة لـ(F) ما يقارب (56.718) وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج كلل.

الخطوة الخامسة: اختبار ما بعد تقدير النموذج:

أولاً: اختبارات جودة النموذج:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية:

يتضح من الشكل (3) المدرج التكراري لبواقي النموذج المقدر في مصر، إذ يلاحظ أن القيمة الاحصائية لاختبار جاركيو وبيرا قد بلغت (1.352) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير على أن البواقي المتولدة من النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري يبلغ (0.020).

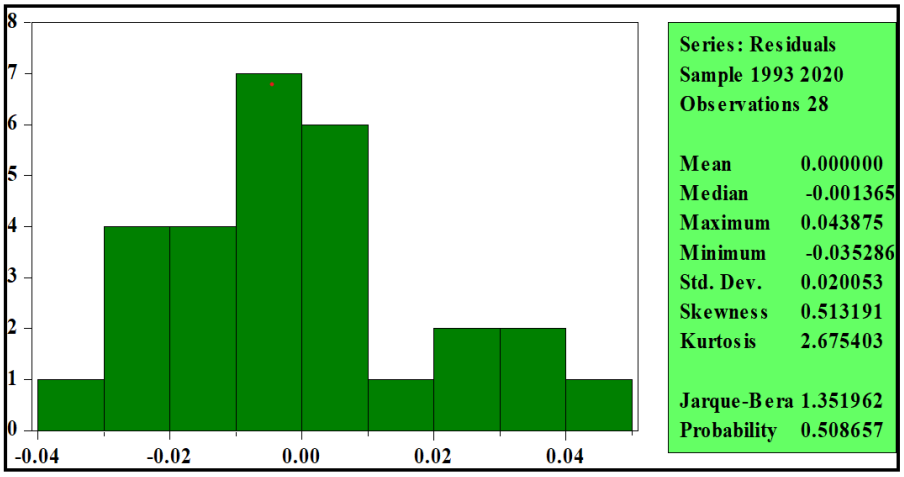

الشكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للنموذج في مصر

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

يتضح من الجدول (4) أن القيمة الاحصائية لاختبار بريش وكودفري قد بلغت (3.909) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج في مصر

Serial Correlation LM Test: Breusch and Godfrey			
F-Statis.	3.908892	Prob. F (2,11)	(0.0522)*
Obs*R^2	11.63250	Prob. Chi-Square (2)	0.0030
تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي. تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

3. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتضح من الجدول (5) أن القيمة الاحصائية لاختبار بريش، كودفري وباجان قد بلغت (0.392) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

الجدول (5) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج في مصر

Heteroskedasticity Test: Breusch, Pagan and Godfrey			
F-statis.	0.391885	Prob. F (14,31)	(0.9531)n.s
Obs*R^2	8.309843	Prob. Chi-Square (14)	0.2659
تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي. تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

4. اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:

يتضح من الجدول (6) أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في النموذج قد بلغت (0.57) وهي أقل بكثير من قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (0.97)، وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات النموذج في مصر.

الجدول (6) مصفوفة الارتباط الخطي البسيط للنموذج في مصر

Variable	LNY	LNX1	LNX2	LNX3	LNX4
LNY	1.000000	0.752526	-0.547772	-0.509351	-0.867748
LNX1	0.752526	1.000000	-0.302243	-0.326760	-0.693492
LNX2	-0.547772	-0.302243	1.000000	0.682035	0.264728
LNX3	-0.509351	-0.326760	0.682035	1.000000	0.505374
LNX4	-0.867748	-0.693492	0.264728	0.505374	1.000000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد على معطيات برمجية Eviews 12.

الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الاجل القصير، أي أن زيادة سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، في حين كانت العلاقة طردية ومعنوية في الاجل الطويل بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في مصر، أي أن زيادة سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك نتيجةً للمغالاة في القيمة الحقيقية للجنية المصري مقابل العملات الاخرى، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً عن اسعار السلع لأهم شركائها التجاريين، ومن ثم ابتعاد قيمة الجنية المصري عن قيمته التوازنية ويؤدي ذلك بدورة إلى تقليل الطلب على صادراتها وزيادة الاستيرادات.
2. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهذه النتيجة جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى أن سياسة الانفتاح التجاري غير المدروس يؤدي إلى زيادة تضرر الدولة عن طريق نتائجه السلبية في النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن هيكل الواردات المصري ذو طابع استهلاكي ويعني ذلك أن هيكل الواردات لها أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي كونها تجعل الصناعات المحلية أقل تنافسية مع السلع المستوردة كما أن مصر ليس لديها قاعدة تصديرية قوية.
3. ظهر هناك وجود علاقة عكسية ومعنوية بين العولمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، أي أن زيادة العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى أن سياسات العولمة الاقتصادية أسهمت في

انخفاض حصة مصر من الصادرات وانخفاض معدلات نمو تجارتها الخارجية، وحالت دون نفاذ صادراتها إلى الاسواق العالمية، لأن تحرير التجارة ولاسيما الجانب المرتبط بالصادرات لم يلقى مرونة كافية من الموارد الاقتصادية المحلية، كما أن العولمة أدت إلى تطوير القطاعات الاستهلاكية دون اعطاء قدر كافي من الاهتمام للقطاعات الاقتصادية الاخرى(الصناعي ، والزراعي، والخدمي)، كما أدت العولمة إلى زيادة معدلات البطالة في البلدان النامية بسبب تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية. أما في الاجل الطويل أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين العولمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مصر، أي أن زيادة العولمة الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

4. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التعريفة الكمركية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، أي أن زيادة التعريفة الكمركية سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

1. إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد اصبح يمثل واقعاً حقيقياً لا يمكن تجنبه أو معاداته، بل لابد من التكيف معه قدر الامكان ومحاولة الاستفادة من آثاره الايجابية وتجنب آثار السلبية، واتخاذ الوسائل والاجراءات التي تعمل على توفير مقومات الاستفادة منه، سيراً على نهج النماذج الناجحة في ذلك.
2. ينبغي على الحكومة أتخاذ مجموعة من السياسات التي تمكنها من اغتنام الفرص التي يتيحها هذا النظام بصورة افضل، وتجنبها في الوقت نفسه المخاطر المرتبطة بهذا النظام قدر الامكان.
3. ضرورة تبني برامج اصلاح شاملة تتضمن كافة الجوانب(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، وأن يتم تنفيذها بالتدريج بما يتناسب مع طاقة المجتمع الاستيعابية، وبما يمكّن من الاستفادة قدر الامكان من مزايا هذا النظام
4. في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية من ضعف القدرة التنافسية والتفاوت في المستويات الاولية الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، فأن هذا يدعو إلى ضرورة الرقابة على سياسات تحرير التجارة والاسواق والاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما ينبغي أن يكون التحرير المالي أكثر تحفظاً في المراحل الاولى، وتعتبر الرقابة افضل وسيلة للاستفادة من هذا النظام في دعم النمو الاقتصادي في مثل هذه الظروف.

المصادر والمراجع:

1. Abdel-Hamid, Abdel-Muttalib, 2003, The new world economic order and future prospects after the events of September 11, The Arab Nile Group, Cairo, first edition, Egypt.
2. Abdel-Hamid, Abdel-Muttalib, 2006, Economic globalization (its organizations-companies-implications), University House for Printing and Publishing, first edition, Egypt.
3. Abdel-Rahim, Suleiman Abdel-Aziz, 2004, Trade Exchange Foundations: Globalization and Electronic Commerce, 1st Edition, Dar Al-Hamid for Printing, Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
4. Al-Fahal, Khader Jassim Hamad, Al-Douri, Qutayba Maher Mahmoud, 2022, Measuring the impact of the development of economic growth and its reflection on greenhouse gas

emissions in a sample of selected developed countries for the period (2000-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah,Volume (3) Issue (6), 125 - 139.

5. Al-Hamdani, Saad Nouri Nass, Said Ali Zahra, Jellab, 2021, International capital flows and their impact on the economic growth of Algeria during the period (1990-2018), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah., No. 2, Part 2, 473-490
6. Ali, Rahman Hassan and Obaid, Marwan Shaker, 2020, Analysis of Economic Growth Indicators in the Iraqi Economy Environment for the Period (2004-2017), Al-Kut Journal and Administrative Sciences, Wasit University, Volume 12, Number 9.
7. Al-Jubouri, Jassim Hamad and Muhammad, Murad Hatem, 2018, The Impact of Reform Programs on Economic and Growth in Algeria for the Period (1990-2014), Tikrit Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Volume 2, Number 42.
8. Al-Rawi, Muhammad Mazal Hamid, and Al-Luhaibi, Zakir Hadi Abdullah, 2018, The Impact of Foreign Direct Investment Flows on Economic Growth in the Kurdistan Region of Iraq for the Extension (2006-2016), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, Volume 15, Number 21
9. Bakdash, Amer Muhammad Salih, 2022, Measuring and analyzing the impact of economic openness on international competitiveness for the period (1990-2020) for a selected sample of Arab countries, with special reference to Iraq, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul.
10. Bashir, Kharash, 2021, The Impact of Foreign Trade on Economic Growth, Case Study of Algeria (2000-2020), Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Mohamed Bou Fayyad University, Palmsil, Algeria
11. Beck ,Ulrich (2000) what Is Globalization? In Held, David and Anthony mcgrew (eds) the Global Transformations.
12. Dagher, Asmaa Abdel-Ridha, 2020, The Impact of Economic Growth on Unemployment Rates in a Selected Sample of Countries for the Period (2014-2016), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Kirkuk, Volume 10, Issue 2
13. Foley.c.f. Hines jr, R. & wessel, D. (Eds) ,2021, Global Goliath: multinational coypoyations in the 21st century Economy: Brookings in institutional press
14. Hamad, Mukhaif Jassem, Abdullah, Kailan Ismail, Ali, Jamal Hussein, 2021, External debt and its impact on economic growth in Tunisia for the period (1990-2017) using the joint integration approach, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah., Issue (2) c 1, 65- 85.
15. Hamalawi, Ibtisam, 2017, The integration of Arab economies into the global economy. Case study of the Maghreb countries Algeria, Morocco and Tunisia, Ph.D. thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi - Algeria.
16. Kılıçarslan, Z., & Dumrul, Y., (2018), The Impact of Globalization on Economic Growth: Empirical Evidence from the Turkey, International Journal of Economics and Financial Issues, Volume 8, Issue 5, pp115-123.
17. Mayassi, Ikram, 2008, Integration into the global economy and its implications for the private sector in Algeria, master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, Department of Management Sciences, University of Algiers.
18. Miqdad, Muhammad Ibrahim, 2011, The impact of globalization on the industrial sector in Palestine, a case study of the Gaza Strip, Journal of the Islamic University (Human

Studies Series), Faculty of Commerce, Department of Economics and Political Science, Islamic University _ Gaza Palestine, Volume 9, Number 1.

19. Musa, Kasra Antar Abdullah, and Jamil, Shaima Muhammad Najeeb, 2012, The Impact of Green Product Orientations on the Economic Environment in Light of Globalization in Selected Developing Countries (for the period 1995-2010), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit Volume 8, Issue 25.
20. Othman, Othman Samir, 2017, New directions for international trade in light of economic globalization, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Ismailia College of Commerce, Suez Canal University, Volume 8, Number 1.
21. Salah El-Din, Haseeb Suhaila, 2021, An econometric study of the impact of financial liberalization on economic growth, a case study of the Arab Maghreb countries, PhD thesis, Institute of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, University Center Abdel Hafeez Souf, Msila, Algeria.
22. Suci, S. C., Asmara, A., & Mulatsih, S., (2015), The Impact of Globalization on Economic Growth in ASEAN, International Journal of Administrative Science & Organization, Volume 22, Number 2.
23. Ying, Y. H., Chang, K., Lee, C. H., (2014), The Impact Of Globalization On Economic Growth, Romanian Journal of Economic Forecasting, XVII (2).